و اقع الأهداف التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا
دراسة حالة الدول العربية

The reality of the development goals of small and medium enterprises in light of the Corona pandemic
- Case study of Arab countries-

د/ إلهام غالم

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، (الجزائر)

ghalem.ilham@enssea.net

تاريخ الارسال: 2021/09/04 تاريخ القبول : 2021/11/13 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الأهداف التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية في ظل جائحة كورونا، والتي تسبب إغلاق العديد منها الى تهديد استمرارية نشاطها، مؤثرا بذلك سلبا على أهدافها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدراجات متفاوتة. كما سنحرص على تحديد مستويات الضرر واستعراض أهم الخطط الإنقاذية المتمثلة في دعم الاستقرار المالي عن طريق تأجيل سداد الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، خفض أسعار الفائدة، تقديم قروض بدون فوائد وبضمانات حكومية، مساعدة المؤسسات على مواجهة التزاماتها المالية من أجور العمال ومستحقات الإيجار...الخ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجية طويلة الاجل لتجنب تحول هذا الهبوط الاقتصادي إلى أزمة كساد عالمي. وذلك بتظافر الجهود عالميا للاحتواء الوضع، واقتراح استحداث صناديق دعم محلية.*

الكلمات المفتاحية: *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جائحة كورونا، الأهداف التنموية ل م.ص.م بالدول العربية.*

Abstract:

The study aims to review the development goals of SME in the Arab countries in light of Corona pandemic, which caused the closure of many of them to threaten the continuity of their activity, thus negatively affecting their economic, social and environmental development goals with varying degrees.We will also determine the levels of damage and review the most important rescue plans represented in supporting financial stability by postponing the payment of taxes and social security contributions, reducing interest rates, providing interest-free loans and government guarantees, helping institutions to meet their financial obligations from workers' wages and rent dues...etc, The study concluded that it is necessary to adopt a long-term strategy to avoid turning this economic downturn into a global recession. By joining efforts globally to contain the situation, and proposing the creation of local support funds.

key words: *SME, Corona Pandemic ,Development Goals of SME in Arab countries*

- **مقدّمة:**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، وذلك بتجسيدها لمجموعة من الأهداف ،والتي تتمحور أساسا حول خلق فرص العمل والتمكين المقاولاتي للنساء، تشجيع الابتكار والريادة، وخلق القيمة المضافة في قطاعات مفتاحية، بحيث صنفت كمحرك لتطوير الاقتصاد ، لكن تداعيات جائحة كورونا كان لها تأثيرا سلبيا على هذا القطاع على المدى القريب والبعيد، مما استوجب الإسراع الى اللجوء لحزمة من الإجراءات الاستعجالية الهادفة الى تحقيق التشافي السريع للقطاع وضمان ديمومة نشاط مؤسساته، وعليه جاءت الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

ماهو و اقع الأهداف التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية في ظل جائحة كورونا، وماهي أبرزالخطط الإنقاذية لضمان استدامة نشاطها؟

للإجابة عن الإشكالية السابقة سنفترض مايلي:

- مثلما كان لتداعيات جائحة كورونا اثار اجتماعية وصحية فان لها أيضا اثار سلبية على نشاط واهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية.
- أدت جملة الإجراءات الانقاذية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى استدامة نشاطها وأهدافها التنموية.

ومن اجل معالجة هذا الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم للظاهرة المدروسة، ويستخدم أيضا المنهج الوصفي الميداني المناسب لأهداف هذه الدراسة وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى، وبيان أبعادها وتعرف جوانبها المختلفة ورصد تطورها.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تحديد مدى تأثر أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد ابعاد التنمية المستدامة في شكلها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بجائحة كورونا في دول شمال افريقيا.

بناء على ما تقدم فان هذه الدراسة تهدف اساسا الى:

- التسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
- محاولة تحديد واقع الأهداف التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربيةفي ظل جائحة كورونا.
- الوقوف على الخطط الانقاذية وحزم الدعم لضمان استمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا، واستقصاء أهم النقائص الواجب استدراكها.

هيكل الدراسة: قسمت الدراسة الى المحاور الاتية:

المحور الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا.

المحور الثالث: ميكانيزمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الازمة.

1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة:

تعزز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإشراكها في اجندة اهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك بتشجيع مساهمتها في تحقيق الهدف الأول والثامن والتاسع والحادي عشر *، وهذا ما سيتم التعمق فيه في العنصر الموالي.

1.1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل وامتصاص البطالة:

عرفت الدول العربية المعدل السكاني الأعلى من الشباب في العالم، وبالرغم من اعتبار ان هذه الحقيقية يمكن استغلالها كوقود للنهوض بالمنطقة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الا انها في نفس السياق تفرض تحديات تتمثل في ارتفاع مستويات بطالة الشباب والتي تتميز بانها حاليا الأعلى في العالم على مدى أكثر من 25 عاما، فلقد بلغت نسبة30 بالمئة عام 2017 (قياني، 2019) ، انظر الشكل رقم(01).

شكل رقم01: معدلات البطالة بين الشباب حسب البلد

المصدر: (قياني، 2019)

والجلي بالذكر هو ان اهم ادوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو استحداث فرص عمل مستدامة للتأثير بالإيجاب على مستويات البطالة، وتحقيق بواسطتها النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، وأشارت أحدث الدراسات التي قامت بها منظمة العمل الدولية بأن الوحدات الاقتصادية الصغيرة تستأثر بما نسبته 70% من اجمالي العمالة، ولكن فهم الواقع التي تواجهه الوحدات الاقتصادية

الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الحكومي والخاص خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط سيساعد في تحقيق دورها المتمثل في امتصاص البطالة ، وخلق مناصب عمل لفئات متباينة المستوى في المجتمع، وتمكين الفئات الهشة من المجتمع كالنساء من سوق العمل حيث ان معدّلات بطالة الشابات في الشرق الوسط وشمال افريقيا تفوق معدّلات بطالة الشبّان بنسبة 80 في المئة، مقارنة بفجوة بين الجنسَين متوسّطها 20 في المئة عالميا (قياني، 2019).

1 . 2مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة والناتج المحلي الخام :

لا تقتصر دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل وتمكين النساء من ريادة الاعمال فحسب، بل هي تشكل محركات للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتُسهم هذه المنشآت في معظم دول العالم، بأكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتُشير بعض التقديرات العالمية إلى أن هذا الرقم قد يصل إلى 70 في المائة. ويختلف هذا الإسهام باختلاف القطاعات، ويكون مرتفعاً للغاية في قطاع الخدمات، الذي تستأثر فيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 60 في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقريبًا.

وبالرغم من اتجاه عدد من الدول العربية الى تبني سياسات ومبادرات للنهوض بهذا القطاع، الا ان مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تحتاج إلى مزيد من التحسين بالنظر إلى المستويات الممكن تحقيقها. تتراوح مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية بين 22 و80 في المائة، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط، وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الدول الأكثر تنوعا (صندوق النقد العربي، 2019،ص 8).

شكل رقم 02: مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بالمئة

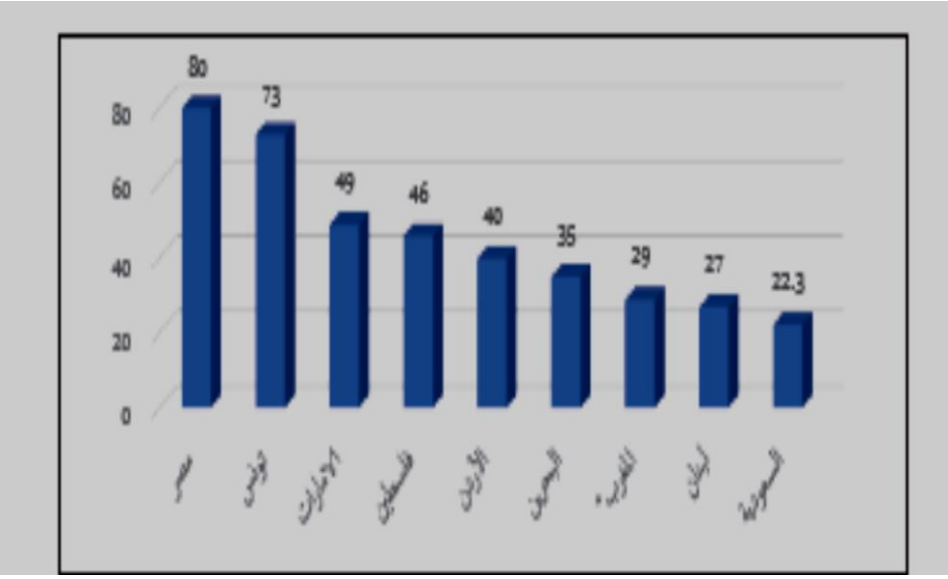

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2019،ص 12)

3.2 تحقيق التنوع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حقيقي في تحقيق التنوع الاقتصادي وفتح باب الاستثمار في مجالات مختلفة وتحفيز الابتكار والمنافسة في الأسواق، ويمكن اتخاذها كخط دفاع لحماية الاقتصاد في حالة حدوث أزمات مالية واقتصادية مثلما حدث في الازمة المالية العالمية 2008، ودورها في تقديم الدعم للقطاعات الاستراتيجية، ففي الجزائر مثلا تكمن مساهمتها في تمهيد الطريق للانتقال من اقتصادي ريعي الى اقتصاد متنوع قابل للصمود في تذبذبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

شكل رقم 03: توزيع اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

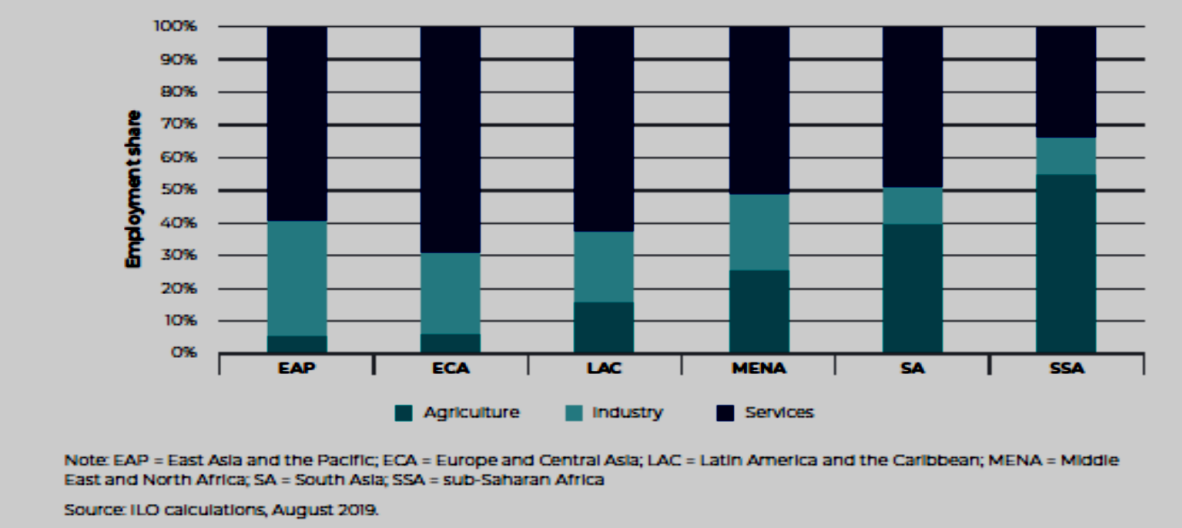

المصدر: (International Labor Organisation, 2019، P17)

نلاحظ في الشكل موالي غلبة قطاع الخدمات على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط بنسبة تفوق 50 بالمئة ، اما قطاعي الصناعة والفلاحة فالنسبة فيهما لاتتجاوز ال 25 بالمئة، بالنسبة للكويت، تتركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر في قطاع التجارة، بينما تتركز في القطاع الخدمي بشكل أكبر في كل من: لبنان، والسعودية، والإمارات، والأردن. أما بالنسبة لتونس وفلسطين، فتتركز في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية.

4.1 المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في تحقيق التوازن الإقليمي والتنمية المحلية، لما لها من خصائص تؤهلها لذلك كتوافق أنشطة معينة مع الريف والمناطق النائية، وهي عامل مساعد على توزيع التنمية بشكل متكافئ جغرافيا وتحقيق نمو متوازن جهويا وإزالة الفوارق بين أقاليم الدولة الواحدة (حجاوي، 2011،ص29).

5.1 الرفع من مستوى الصادرات:

لقد نجحت العديد من الدول النامية الى فتح باب التصدير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ساهم في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، فلقد اشارت دراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية (OCDE) الى ان 25% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء تتوفر على قدرات تنافسية على المستوى الدولي, وان 40% من رقم اعمالها يأتي من نشاطها التصديري، كما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 25% و 45% من الصادرات العالمية (علوني، 2010 ص 175)اما بالنسبة للدول العربية فان تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد كبير منها في القطاع الخدمي، جعل منتجاتها تستهدف الأسواق الداخلية بشكل مباشر، مع تمكن بعض المشروعات في عدد من الدول مثل :الأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا من الولوج الى الأسواق الخارجية، هذا ما يوضحه الشكل الاتي:

جدول رقم01 اهم القطاعات والأسواق التي تركز عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	اهم القطاعات الإنتاجية والخدماتية	اهم الأسواق التي تستهدفها المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الاردن	التجارة الداخلية والخدمات، الصناعة والبناء، النقل	60 بالمئة الأسواق الداخلية و40 في المئة الأسواق الخارجية
السعودية	المقاولات التجارة الداخلية والخدمات	الداخلية
السودان	القطاع الزراعي، قطاع النقل	الداخلية
فلسطين	التجارة الداخلية والصناعة والتعدين والانشاءات والعقارات	الداخلية
الكويت	التجارة الداخلية والخدمات	الداخلية بشكل اكبر من الأسواق الخارجية
لبنان	تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة التجارية، التصنيع والبناء النقل التخزين والاتصالات الفنادق والمطاعم الوساطة المالية.	الداخلية والخارجية بشكل اقل
موريتانيا	قطاع الخدمات التجارة المقاولات السياحة الزراعة والثروة الحيوانية	الداخلية والخارجية
الجزائر	الصناعة ، الخدمات ، الزراعة، البناء، التنقيب والمناجم	الداخلية والخارجية
المغرب	التجارة الصناعة التحويلية القطاعات المتخصصة النقل البناء	الداخلية والخارجية

المصدر : (صندوق النقد العربي،2019،ص 34).

(وزارة الصناعة والمناجم، أفريل 2020، ص9).

6.1 تحقيق التنمية الاجتماعية وتحقيق توطين السكان في المناطق الريفية:

ان الهجرة من الريف الى المناطق الحضرية طلبا للعمل ولسبل الحياة الكريمة كانت ظاهرة ارقت العديد من الدول، وافرزت الكثير من المظاهر السلبية، نذكر منها التمركز والاكتظاظ بالمدن، الضغط على خدمات المرفق العام، ظهور المدن العشوائية ....الخ، مما دفع بالكثير من الدول الى تبني سياسة تثبيت

السكان بخلق مؤسسات إنتاجية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدماتية او زراعية ساهمت في تحقيق التنمية الاجتماعية للمناطق الريفية.

7.1المساهمة في محاربة الفقر:

اكدت التقارير المتعلقة بان اغلب الدول العربية وقبل بداية الجائحة، كانت الجزء الوحيد من العالم الذي يتزايد فيه معدل الفقر المدقع، وذلك لأسباب أهمها الصراعات في اليمن وليبيا وسوريا. الانكماش الاقتصادي في لبنان، الأوضاع المترتبة عن الربيع العربي من عدم استقرار. وفي المقابل أدت جائحة كورونا إلى زيادة تفاقم الوضع. فمن المتوقع أن يكون ثلاثة ملايين شخص قد مسهم الفقر المدقع في المنطقة بسبب الجائحة وحدها.علما ان أكثر من نصف الفقراء فقرا مدقعا في دول شمال افريقيا هم دون سن 15 عاما (بلحاج ونادر،2020).

في ظل هذه الأوضاع السيئة وما ترتب عنها من نتائج، وجب الإشارة الى مدى فعالية المؤسسات الصغيرة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر وذلك عن طريق تفعيل التمويل المصغر او القرض المصغر، وهو أداة يتمكن الفقراء والفئات الهشة من المجتمع بواسطتها من خلق نشاط خاص بهم يسمح لهم بالحصول على مداخيل في ظل حزمة من التسهيلات ومرافقة الجهات الوصية(بلحاج ونادر،2020).

وعليه تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا عراقيل تجعل من تأديتها للأدوار المذكورة سابقا واستمراريتها تحديا حقيقيا، وعليه وجب استقصاء واقع هذه المؤسسات في ظل الأوضاع الحالية ما سيسهم لاحقا في استشراف البرامج الانقاذية والخطط العلاجية المناسبة.

2. و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا:

يواجه العالم ازمة صحية غير مسبوقة العهد، لم تقتصر تداعياتها على الجوانب الصحية فقط بل تعدها لتطال الحياة الاجتماعية والجوانب الاقتصادية، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررا في ظل الاستجابات الوقائية المطبقة من تباعد اجتماعي واغلاق شبه كلي وتضييق على النشاطات اغلبية القطاعات، وهذا ما سنحرص على توضيحه في العنصر الموالي.

1.2 تفاقم الازمة الاقتصادية للشركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نتيجة للاستجابات الوقائية ضد وباء كورونا وتدابير الاغلاق المرتبطة به، عرفت الأوضاع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدهورا ، ترجم في مجموعة من مؤشرات الإنذار تمثلت في تراجع كبير في الإيرادات وانخفاض حاد في مستوى المبيعات ، وبالمقابل زيادة التكاليف الإنتاج ،مشاكل متعلقة باستيراد المواد الأولية، أي أصبحت المنشات في وضع عجز تغطية الإيرادات للتكاليف الفورية على غرار الايجار والرواتب، وفي حين أن الشركات المتوسطة كانت أكثر قلقا تجاه تسديد الرواتب، فإن الشركات الصغيرة من ناحية أخرى كانت قلقة أكثر بشأن دفع الإيجار .بالإضافة الى هاجس مشترك تمثل في الاحتفاظ بالعملاء(انظر الشكل رقم 04).

شكل رقم 04: ترتيب مخاوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التكلفة

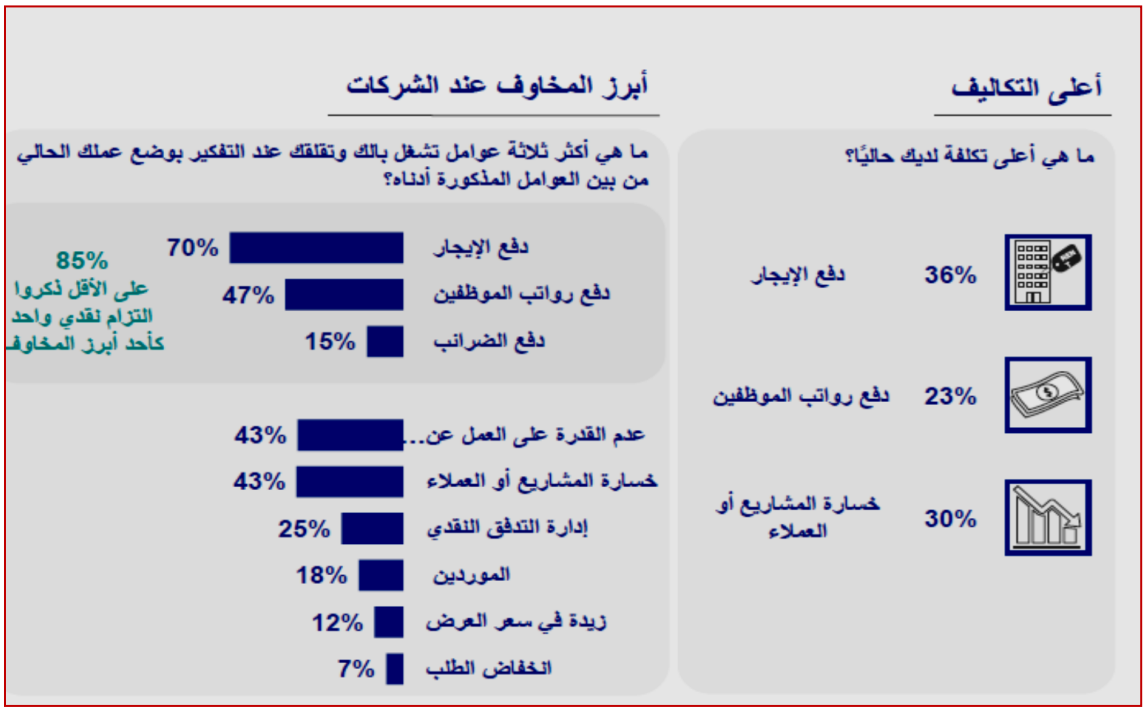

المصدر: (Ipsos . ،ايار،2020،ص 12).

وتظهر أحدث البيانات ان 58 %من الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة أعلنت عن انخفاض مبيعاتها مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (بلحاج ونادر،2020) ، بأكثر من النصف في حين لم تتمكن الكثير منها لم تتمكن من مواصلة نشاطها.

شكل رقم 05: معدلات اغلاق الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا

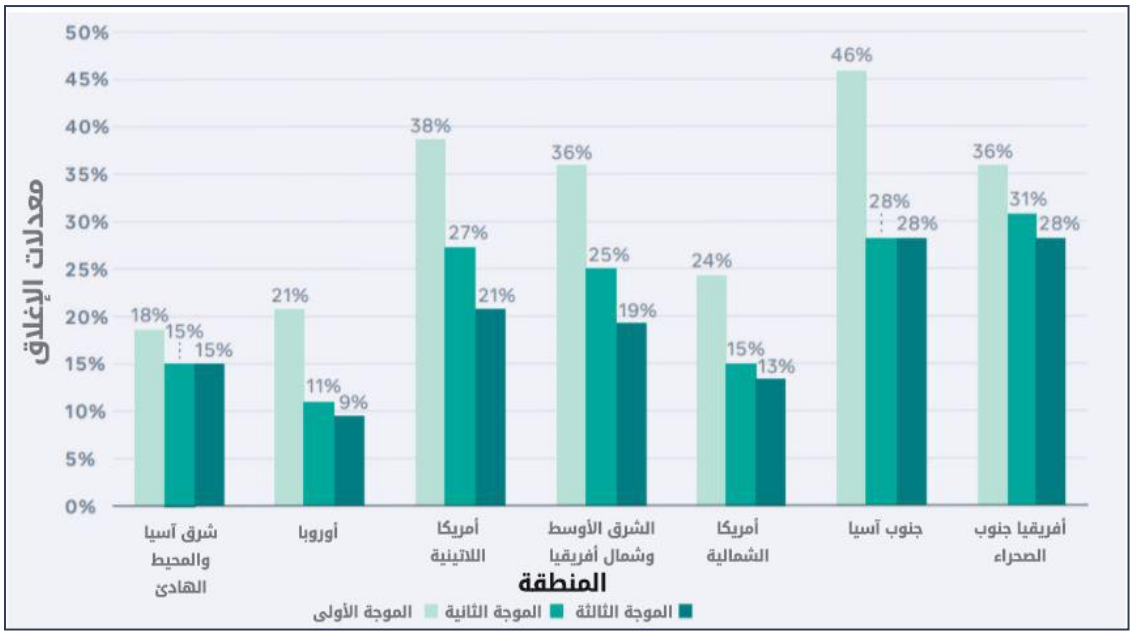

المصدر: (زانج موكيواو، و تمار ماتياشفيلي. (26 10, 2020).

نلاحظ من الشكل ان الدول العربية عرفت معدلات إغلاق مرتفعة كاستجابة وقائية، وترتب عن ذلك تهديد بإفلاس الكثير منها نتيجة العجز المسجل نتيجة لتراجع إيراداتها مقابل ارتفاع الالتزامات (دفع أجور العمال، مستحقات الايجار، تسديد القروض التمويلية والضرائب .....الخ).

2.2ارتفاع معدلات البطالة:

قبل ازمة كوفيد-19 سطرت اجندة اهداف التنمية المستدامة 2030، خطة تسهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود مأسسة في 18 هدف و169 غاية، وهي اهداف وغايات متكاملة غير قابلة لتجزئة تحقق التوازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويعتبر الهدف الثامن الذي يصبو الى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الامم المتحدة، 21 اكتوبر 2015) مخرجا يعول عليه لاستحداث فرص عمل لائقة عن طريق توفير الدعم للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم واضفاء طابع رسمي يسمح لها باستدامة نشاطها.

بالرغم من المساعي الجادة والعالمية لإيجاد حلول لخفض معدلات البطالة ،الا ان منطقة الدول العربية سجلت اعلى المعدلات البطالة في العالم ما يساوي 4.68 مليون عاطل عن العمل عام 2019 (منظمة العمل الدولية، 2020 ،ص06) ،وجاءت جائحة كوفيد 19 وما إنجر عنها من إجراءات ترجمت في الاغلاق الاجتماعي والاقتصاد ،لتحدث اثرا سلبيا على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فتم على اثرها تخفيض ساعات العمل والأجور ففي لبنان مثلا انخفضت الأجور في اذار 2020 بأكثر من الثلثين ،وقامت اعداد كبيرة منها بصرف عمالها ،واصبح بذلك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وجه الصدمة والأكثر تؤثرا خاصة في الشكل الغير نظامي له. حيث ان نسبة كبيرة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تضمن التأمين الصحي والضمان الاجتماعي لعمالها، ويظهر للسطح واقع العمالة من مهاجرين واللاجئين والنازحين، فالعمّال المهاجرين يشكلون قوة عاملة كبيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان، ولكن بدرجة أقلّ في الأردن، وهم حاليا يواجهون جملة من التجاوزات الغير إنسانية في حقهم، نذكر منها:

- انهاء مفاجئ لعقود الاستخدام بدون توفير حماية الأجور او حماية اجتماعية.
-عدم سداد الأجور، أو سدادها جزئيا أو بشكل متأخّر، أو حجزها.

3. ميكانيزمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الازمة:

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هي القطاع الأكثر والأسرع تضررا. وفي ظل هذه الازمة وجب تدخل الحكومات بحزم انقاذ ليس فقط لدعم الاقتصادات الوطنية، بل أيضا لتأمين فرص العمل لكثير من المهددين بخسارة وظائفهم في كل الميادين الاقتصادية، ومن اهم الميكانيزمات الداعمة لاستدامة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية، نذكر أهمها كالاتي:

1.3 تقديم الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اشكال مختلفة:

أوضحت دراسة استقصائية ميدانية قامت بها شركة ابسوس بلبنان على عينة من الشركات الى تدابير الدعم التي ترغب فيها الشركات ان تقدمها الحكومة لها للتقليل من تأثير الوضع الحالي عليها، والتي لخصت في الشكل الموالي:

شكل رقم 06: ترتيب أولويات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	إعفاء ضريبي	تأجيل الدفعات والقروض	التدخل الحكومي	إجرائات متعلقة بالإيجار	إجرائات متعلقة بالموظفين
الكلي	72%	68%	66%	62%	19%
الشركات الصغيرة	72%	68%	66%	62%	18%
الشركات المتوسطة	86%	67%	73%	42%	41%
تجارة الجملة والتجزئة	74%	68%	70%	59%	15%
صناعات	72%	78%	63%	66%	25%
خدمات	66%	65%	58%	65%	6%
السياحة والضيافة	72%	64%	43%	73%	36%
أخرى	69%	64%	71%	59%	25%

المصدر:Ipsos . مرجع سابق، ص20.

في ظل هذه الازمة تتطلع الشركات المتوسطة الى إجراءات تخفيف الضرائب على الأرباح والضريبة على الدخل الاجمالي كشكل للتدخل الحكومي بنسبة 86 %، بينما تتطلع الشركات الصغيرة للإجراءات المتعلقة بتخفيف أعباء الإيجارات بنسبة 62%.

2.3 تقديم البنوك لقروض بدون فوائد وبضمانات حكومية:

قامت الحكومات بالإسراع الى تقديم يد العون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاولة على إبقاء نسبة منها في السوق والحيلولة دون افلاسها، ففي الجزائر تم التصريح بوجود تسعين ألف شركة على حافة الإفلاس تم النظر في اعادة جدولة ديونها ومنح تسهيلات مالية لها. اما في تونس فقد تم رصد جملة من الإجراءات الرسمية، أبرزها تأجيل أداء أقساط القروض لستة أشهر بدءا من مارس/آذار بالنسبة للمؤسسات والمهنيين، وتخفيض البنك المركزي سعر الفائدة. وقررت وزارة الوصية إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات المتضررة لسبع سنوات قادمة، بجانب تأجيل دفع الأداءات لثلاثة أشهر ابتداء من أبريل ، والسماح للشركات المصدرة برفع نسبة التسويق محليا من 30 إلى 50%.وبالنسبة للأفراد، تقرر

تأخير سداد قروض لستة أشهر لمن يزيد أجرهم على ألف دينار (340 دولارا) وثلاثة أشهر لمن يقل أجرهم عن ألف دينار.

بالإضافة الى ماسبق ذكرة فقد تم لجوء البعض من الدول الى تقديم قروض ،وميزة هذه القروض أنها من دون فوائد بضمانات حكومية. لكن هذه القروض لن نستطيع اعتبارها تدخل في نطاق الإنقاذ؛ بل تقتصر غالبا على تسيير الأعمال كتمكين أصحابها من دفع رواتب الموظفين، مما سيؤثر لامحالة على نسب تسريح العمال ومؤشرات البطالة ما بعد كوفيد 19.كما اعتمد بنك التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية برنامجا براس مال 12 مليار ريال سعودي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر محدودة الدخل (صندوق النقد الدولي، 2020،ص 2).

3.3 اتباع نماذج عمل مستحدثة:

جاءت الازمة لتكشف قدم النماذج الاعمال وهشاشتها في وجه الازمات، مما أدى الى تأسيس أرضية لاقتراح نماذج جديدة تهدف الى مايلي:

- خفض التكاليف المباشرة لعمليات الإنتاج.
- إدارة السيولة المالية بشكل أفضل،
- زيادة كفاءة التوريد والخدمات اللوجستية
- استحداث منصات تسويق عبر الانترنت لضمان عدم فقدان العملاء في ظل الازمة
- تحسين القنوات الرقمية القائمة وتحديثها
- الاستثمار في الاتمتة وتكنولوجيا المعلومات.

4.3 التوجه نحو الابتكارو اقتصاد المعرفة والاستعانة بالتسويق الإلكتروني:

هناك توجه من قبل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو استخدام تقنيات الاتصالات وتقنيات المعلومات لدعم الابتكار والتوجه نحو اقتصاد المعرفة بما في ذلك التسويق الالكتروني، وجب دعمه وتعميمه لما له من فائدة تعود بالنفع على هذه المنشأت في ظروف تميزت بالحجر الصحي والقيود الموضوعة على تنقل الأشخاص والاغلاق الجزئي أو الكلي، ففي الامارات مثلا بلغ حجم المشروعات التي لديها نفاذ للإنترنت حوالي 98 في المائة من مجمل هذه المشروعات عام 2017 ،بينما بلغت نسبة المشروعات التي لديها نفاذ للإنترنت واسع النطاق 95 في المائة. أما المشروعات التي لديها موقع إلكتروني فقد بلغت نسبتها حوالي 91 في المائة من الإجمالي، فيما تستخدم نحو 47 في المائة من هذه المشروعات التسويق الإلكتروني لمنتجاتها، أما المشروعات التي لديها إمكانية الطلب عبر الإنترنت فقد بلغت 98 في المائة (انظر الشكل رقم(07)).

شكل رقم07: استخدام الانترنت والتسويق الالكتروني لمنتجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الامارات بالمئة

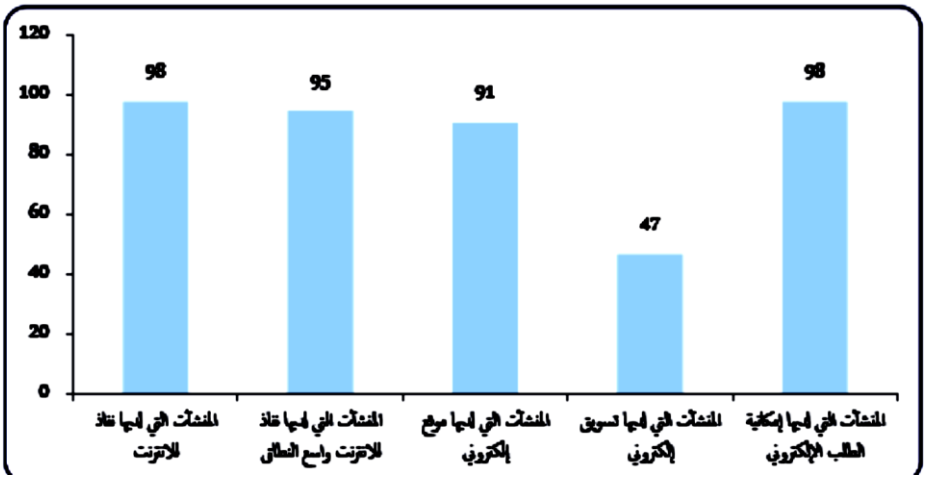

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020 ،ص 34).

وفي السودان ايضا يتم تنظيم برنامج مشروعي بصورة سنوية، يهدف إلى تشجيع الشباب على الابتكار ورعايتها من قبل مؤسسات التمويل الداخلية والخارجية. كما قام البنك المركزي المصري باطلق صندوق دعم الابتكار وتوفير الدعم المالي والفني للمشروعات ورواد العمال في مجال التقنية الرقمية.

-الخاتمة:

إن المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر مسؤولة عن أكثر من ثلثي الوظائف في جميع أنحاء العالم. كما أنها تستأثر بأغلبية عمليات استحداث الوظائف الجديدة والمنطقة العربية ستحتاج بحسب الاستشرافات الى 500 وظيفة أخرى بحلول عام 2050 (مجموعة البنك الدولي، اكتوبر2018،ص56) ، ووفقًا للبيانات التي قدمها المجلس الدولي للشركات الصغيرة، تشكل المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة -الرسمية وغير الرسمية- أكثر من 90٪ من مجمل عدد الشركات، كما يمثل قوامها الوظيفي في المتوسط 70٪ من إجمالي العمالة و 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي.لكن على الرغم من أن هذه المنشآت توفر حصة كبيرة من العمالة العالمية، الا انها حاليا تواجه تحديات كبيرة فلقد أعلنت OECD بان 50 بالمئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة لن تستطيع الاستمرار بعد جائحة كورونا (international trade centre، P4,may 2020).

وبالرغم من ان الازمة تسببت في تداعيات قريبة الاجل تم احتواءها بفضل حزم الدعم الحكومية التي تمثلت في تدخل السلطة الضريبية لتخفيف من أعباء الشركات، تقديم قروض بدون فوائد لمساعدة الشركات في مواجهة التزاماتها المالية، دعم التوجه الى الرقمنة وتعديل نماذج الاعمال بما يتوافق والمعطيات الحالية ،تشجيع إضفاء الطابع النظامي على نشاط الشركات لضمان الحقوق الاجتماعية والصحية للعمال.....الخ ، الا انه وجب استشراف الأثر على المتوسيين المتوسط والبعيد ومعالجته لما لذلك من علاقة مباشرة مع مؤشرات التنمية المستدامة،ودعما لهذا التوجه وجب التنويع في طرق التمويل والمرافقة و البدء

في انشاء صناديق توفر دعم و ضمان المرافقة للشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا،وإيجاد تعاون دولي في هذا الجانب.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ، نذكر أهمها:

- تقديم دعم حكومي سريع ومستمر للمنشآت الضعيفة، سواء كانت منشآت صغيرة ومتوسطة أو المنشآت العاملة في القطاع الرسمي او الغير الرسمي وتغليب القطاعات الأكثر تضررا كقطاع الخدمات.
- الزامية إضفاء الطابع النظامي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الاستفادة من الدعم المقدم من الجهات الحكومية والدولية، وضمان حقوق العمال من تأمين صحي والخدمات الاجتماعية.
- اعتماد آليات لدعم الأجور من اجل مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تغطية فواتير الأجور والمحافظة على العمال في قائمة المستخدمين، كبديل لعمليات الصرف.
- حوكمة المساعدات المالية بالاعتماد على سجلات النشاط السابقة للمؤسسات المستفيدة لتخفيف الضغط وتشجيع استمرارية نشاط المؤسسات ذات إنتاجية مرتفعة.

دعم تحديث آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخطوة لمعالجة فجوة التمويل التي تواجهها هذه الشركات، ومن الأمثلة عن سبل التمويل الجديدة نذكر الإقراض نظير الى نظير (P2P) ، والسندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (الصكوك) ، اتفاقيات تقاسم الأرباح ، والتمويل الجماعي. بالإضافة إلى ذلك التمويل عن طريق صناديق الثروة السيادية، ومن الأمثلة على ذلك صندوق الاستثمار العام في المملكة العربية السعودية(PIF) ، اطلاق منصة رقمية موثوقة لعقد الصفقات تحت اسم "مكسب Maksab" بدبي.

قائمة المراجع:

- Economic and social commission for Western Asia. (2018). **fostering innovation in small and medium entreprises in the arab region,technology and innovation with a focus on the 2030 agenda for sustainble development**. Beirt.2018 ,P 12.
- International trade centre(2020) . **supporting small businesses through the COVID-19 crisis and towards the future : a 15-point action plan.** Geneva. may 2020,P4.
- International Labor Organisation,small matters(2019) ,**global evidence on the contribution to employment by the self-employed micro-entreprises and SMEs**,2019,P17

-Ipsos(2020)،**سلسلة دراسات تأثير جائحة كوفيد 19 التأثيرات على الشركات الصغيرة والمتوسطة**،ايار،2020،ص 12.

-احمد حجاوي(2011)، **اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**. تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد، ،ص . 29

-الامم المتحدة(2015). ،**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، 21 أكتوبر 2015،ص 26.

-زانج موكيواو، وتمار ماتياشفيلي. (26 10, 2020). للسلطات الضريبية دور في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز جائحة كورونا. تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي.

-صندوق النقد الدولي(2020). **سلسلة مذكرات خاصة عن سياسات المالية العامة للاستجابة لمرض كوفيد -19-**، ص2

-صندوق النقد العربي(2019). **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**،ص8.

-صندوق النقد العربي(2019). **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**. ص 34.

-عمار علوني(2010). **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.جامعة سطيف، الجزائر ،ص 175.

-فريد بلحاج، و محمد نادر. (15 10, 2020). دول شمال افريقيا: لقد حان وقت العمل. تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/mena-time-to-act-is-now : تصفح بتاريخ 18-1-2020.

-مجموعة البنك الدولي، **اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،واشنطن** ،أكتوبر 2018،ص 56.

-منظمة العمل الدولية(2020).**كوفيد19: وقعه على سوق العمل واستجابة السياسات العامة في الدول العربية**،ص 6 .

-منظمة العمل الدولية(2019).**موجز تنفيذي للمشاريع الصغيرة اهميتها، ادلة عالمية بشأن اسهامات العاملين لحسابهم الخاص والمنشات بالغة الصغر والمنشات الصغيرة والمتوسطة في العمالة**، ص ص 1-4.

-نادر قياني. (26 02, 2019). **تحدي تشغيل الشباب في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا: نظرة جديدة واعادة تأطير**، من https://www.brookings.edu/ar/research. تاريخ التصفح 20-01-2020

-وزارة الصناعة والمناجم.. Alger. **bulletin d'information statistique de l'entreprise**،قم 36،أفريل 2020،ص9.